الشبهة الحادية عشرة
نُدْرة الصحيح فى محفوظ البخارى

كنا، ونحن صغار فى الريف المصرى، نسمع كبارنا يرددون مثلا أو حكمة، والحِكَم والأمثال يودعها أصحابها خلاصات تجارب الحياة، ويرددونها فى مناسباتها التى يتكرر وقوعها فى الحياة.

ومن الأمثال التى تعيها الذاكرة الآن، مثل يقول:

«الغريق يتعلق بالقشة» والقشة جزء صغير من حطام النبات، وهى تمثل منتهى الضعف، ولذلك كان العرب يصفون الأمر الهين الذى يكون سببا فى هلاك صاحبه بالقشة، ويقول: «القشة التى قصمت ظهر البعير» أى تسببت فى تحطيم كائن عظيم، المرموز له بـ«البعير» فى القوة والضخامة.

ومنكرو السنة فى تصيدهم الشبهات لإنكارها، ذكَّرونا بالمثل الأول:

«الغريق يتعلق بالقشة» والقشة لا تنقذ الغريق من الغرق، بل سيجذبها معه الغريق إلى قاع البحر، والمراد من هذا المثل عند مرديه، أن الغريق لما فقد كل وسيلة لإنقاذه، ولم يبصر إلاَّ قشة حمله اليأس على التمسك بها. ولعل، وعسى.

كذلك منكرو السنة تراهم يتهافتون وراء اقتناص الشبهات لإنكار السنة، مهما كانت تافهة، ضعيفة ولسان حالهم يقول: لعلَّ، وعسى.

والشبهة التى نحن بصدد تفنيدها ونقضها – الآن – أوضح شاهد على تهافت منكرى السنة، وهى كما قد رأيت:

«ندرة الصحيح فى محفوظ البخارى» يعنى أنهم نظروا فى مقدمته التى صدَّر بها صحيحه، وما نُقِل عنه من أنه كان يحفظ ستمائة ألف حديث، ومع ذلك لم يدوِّن منها فى صحيحه إلا أربعة آلاف حديث مع حذف المكرر، وحوالى سبعة آلاف حديث بالمكرر.

وقد استنتج منكرو السنة، والقادحون فيها، من هذا التنظير بين المحفوظ والمكتوب أن البخارى رضى الله عنه لم يصح عنده من ستمائة ألف حديث إلا ما كتبه هو فى صحيحه.

بل إن بعض منكرى السنة يهوّل كثيرا فى التشكيك فى الحديث النبوى، فادعى أن ٩٧٪ من الأحاديث النبوية الشريفة مكذوب على رسول الله لأسباب سياسة؟! (ينظر الأهرام العربى ٢٦ /٦ /١٩٩٩ م).

يعنى أن جملة الأحاديث النبوية كلها لم يصح منها إلا ٣٪ ؟!

وهذه دعوة صريحة إلى نزع الثقة عن السنة النبوية كلها ومحوها من الوجود، ولنضرب لذلك مثلا:

لو أن جائعا كاد يهلك من الجوع وجد مائة تمرة صالحة للأكل، فهمّ بأن يتناول بعضا منها لإنقاذ نفسه من الجوع ولكن رجلا آخر صاح به قائلا:

احذر الأكل من هذا التمر، لأن ٩٧ ثمرة منها محقونة بمادة سمية تقتل من أكلها فى الحال. فماذا يكون رد الفعل؟

رد الفعل سيكون التوقف الحذر عن الأكل، لأن فيه تعرضا للموت، أو قل للانتحار.

وهذا ما يريده منكرو السنة من هذه الحملات التى يشنونها ضد السنة النبوية، لحاجة فى نفس يعقوب.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الشبهة المثارة هنا، خفيفة الوزن جداً، ومنكرو السنة يعلمون أنها خفيفة الوزن، ولكن إغرامهم بتصيُّد الطعون والمعايب، حملهم على هذا العناد الممقوت، مع علمهم كذلك برد خصومهم عليهم.

صحيح أن البخارى - كما قال هو نفسه - كان يحفظ ستمائة ألف حديث، وصحيح أنه لم يدوّن منها إلا أربعة آلاف حديث.

وليس معنى هذا أن الإمام البخارى لم يصح عنده من محفوظه (ستمائة ألف حديث) إلا هذا القدر القليل (أربعة آلاف حديث).

لأن البخارى – رضى الله عنه – ألزم نفسه منهجا فى تدوين الحديث، وهو كتابة حديثين اثنين فى اليوم الواحد، وكان يتوضأ ويصلى ركعتى الاستخارة قبل أن يضعهما فى صحيحه المعروف.

ولذلك استغرق تأليف صحيحه ست عشرة سنة، وقد حرص البخارى على تدوين الصحيح، ولكنه لم يدون كل ما صح عنده، حيث قال:

« ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح مخافة الطول » (تدريب الراوى: ١/٩٨).

ونحن لا نقول إن الستمائة ألف حديث التى كان يحفظها البخارى كلها صحيحة، ولم يدع هو ذلك. ولكن الذى نرفضه أن ما عدا ما دوَّنه فى صحيحه كان ترك تدوينه عدم صحته كما يدعى منكرو السنة المغالون فى الحمل عليها بغية عزلها عن حياة المسلمين.

وهب أن الصحيح من محفوظ البخارى خمسمائة ألف حديث فكم كان يلزمه من الوقت حتى يفرغ من تدوينها كلها، والمعروف أنه لم يكن يكتب إلا حديثين فى اليوم الواحد؟

إنه يحتاج إلى ٧١٤ سنة تقريبا كان ينبغى أن يعيشها البخارى بعد الطفولة، وقبل الشيخوخة، والمعروف أن عمره لم يتجاوز الستين إلا بقليل شاملا سنى نشأته الأولى.

كما أن للإمام البخارى عذراً، أو أعذاراً أخرى، فهو لم يكن مجرد سارد لما دوَّنه من الأحاديث، بل كان تدوينه موزعا على أبواب الفقه وفروعها الدقيقة، وكان يقطِّع الحديث الواحد أجزاء، يضع كل جزء فى مقامه من علم الفقه.، مع وضع عناوين لمسائل الفقه المسوق من أجلها الحديث.

ومن له دراية بعمل البخارى فى صحيحه يراه يبدى آراءه فى كثير من المسائل، مع رغبته فى عدم الطول فى صحيحه كما صرَّح بذلك هو فى العبارة التى نقلناها عنه فى ما تقدم.

هذا هو الصواب الذى ينبغى أن يقال فى تدوين البخارى رضى الله عنه.

لا ما يقوله منكرو السنة المرجفون.